

## المسيحية في العالم العربي

فؤاد يوسف قرانجيا

استاذ باحث في التاريخ و المعلومات

من خلال فهم الآخر وتعزيز الوفاق الاجتماعي في نسيج العالم العربي، بادر الأمير الهاشمي الحسن بن طلال في تأليف كتاب شامل لكنه مكثف إذ يلقي الضوء على نشأة وتطور المسيحية في العالم العربي باللغة الانكليزية بعنوان

**Christianity in the Arab World** .

يعد الكتاب خطوة متميزة من خطوات المهدي الملكي للدراسات الدينية الذي يشرف عليه الأمير الأردني الحسن بن طلال في العاصمة عمان، والذي عرف بتشريعاته الموضوعية وبمشاركاته الدولية والعربية وبمجلته التي تعبر عن اتجاهات العهد ونشاطاته في حقل التوافق الديني والأثني بين مكونات مجتمعات العالم العربي على قاعدة من العلمانية والتحرر والانفتاح على الآخرين والتحاور مع الأديان

وصولاً الى لغة إنسانية مشتركة حيث يعيش الجميع متساوين في الحقوق والواجبات لهم حريتهم الدينية والفكرية وصولاً الى عدم فرض الفكر الواحد على الآخرين. ولذلك يعتبر الكتاب مساهمة طيبة لفهم المسيحية الشرقية ذات الجذور الأصيلة في الحضارات القديمة التي سادت في المشرق والتي سبقت الاسلام بأكثر من ستة قرون، فهدت لنشوء ثقافة سريانية ذات مقومات شرقية وجذور حضارية ارتبطت فيما بعد بعلاقات وثيقة مع نمو وتطور الحضارة العربية الإسلامية. فمن المعروف ان المسيحية نشأت في فلسطين وامتدت الى سوريا عام ٣٦ للميلاد تقريبا وانتشرت في العراق على يد مار ماري تلميذ مار ادي وذلك في الفترة ما بين ٨-٦٠ م، وكان مركزها في بلدة سلوقية التي تجاور طيسفون (الدائن) وكانت اللغة السريانية قد انتشرت في القرن الثاني للميلاد بلهجتين شرقية في العراق وميشان وقرطاري وغربية في سوريا وفلسطين ولبنان وغيرها، ومعها نشأت مدارس مختلفة متأثرة بمدرسة الاسكندرية بعضها ذات مستوى عالٍ مثل مدرسة الرها ومدرسة نصيبين ومدرسة دير قوني ومدرسة جنديسابور في ميشان (الاحواز). وكان في العراق وحده في القرن السادس للميلاد حوالي ثلاثين مدرسة في الأديرة المنتشرة في جميع أنحاء العراق والتي كانت تدرس بالإضافة الى اللاهوت الفلسفة والطب مثل مدرسة دير قوني التي كان

يدرس فيها الفيلسوف أبو بشر، متى بن يونس والذي من جملة من درس على يديه أبو نصر الفارابي وبعضها الأخر كانت تدرس مبادئ الطب والصيدلة المتعلقة بطب الأعشاب مثل مدرسة جنديسابور التي تولاها الأطباء السريان في القرن السابع وكان لتأسيس أول مستشفى في المشرق على يد ي ال بختيشوع في هذا القرن نقطة تحول في الطب السرياني في العالم العربي، مما شجع على قيام بيمارساتانات عربية. ولنلقي نظرة على أهم المباحث التي تناولها

الكتاب :

- ١) ما المسيحية؟
- ٢) أصول قوانين فينيقية لتثبيت معالم المسيحية.
- ٣) تنظيم الكنيسة.
- ٤) الانفصال بين روما والقسطنطينية.
- ٥) ما الذي جعل الاسلام مختلفاً ؟
- ٦) المسيحيون في العالم العربي المعاصر.

ان هذه المباحث التي تشمل نمو المسيحية ومشكلاتها التي حدثت تحت جناح الرومان في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر وتحت سيطرة الفرس في العراق وميشان والخليج العربي. ومن خلال هذه المباحث المعقدة في مشكلاتها. استطاع المؤلف الفاضل ببراعة ولغة واضحة ان يقدم لنا بإيجاز وبشكل مكثف مجرباً على الأمور التي حدثت خلال القرون العديدة من خلافات مذهبية وانقسامات حتى الوقت الحاضر يرى المؤلف ان عدد المسيحيين في المشرق العربي لا يتجاوزون العشرة ملايين نسمة. وفتقد ان الإحصاءات التي اعتمدها تقديرياً وليست دقيقة، لان الدول العربية لا تنشر إحصاءات عن عدد نفوس الاقليات الدينية والأثنية في بلادها بل تحتفظ بها لان معظم الدول العربية لا تهتم بالاقليات مما سبب ضياع لغتها وكثير من تراث ثقافتها. ففى العراق مثلاً يرى المؤلف ان المسيحيين يبلغ عددهم نصف مليون، والحال أنهم يقربون من المليون. وعلى أية حال فإن المسيحيين على الرغم من كونهم أقلية في معظم أقطار المشرق العربي عبد لبنان، إلا أنهم يكونون مجتمعة فعلاً ونشطاً يتحدى المصاعب وينزع العلم والثقافة والحرية والتحرر، ويلعب دوراً في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلد عربي، ويشارك المسيحيون كمهندسين وموظفين وأساتذة، وبعضهم كانوا وزراء ومستشارين في وظائف تعتبر مفاتيح رئيسية في مائة الدولة. ونعطي مثالا على التحدي بقاء معظم المسيحيين في العراق ملتصقين في لغتهم السريانية الشرقية منذ القرن الثاني وحتى الوقت الحاضر بغذونها بالتحدث الى أطفالهم ويعلمونهم الصلوات والحكم والأمثال باللغة السريانية وتساعدهم في ذلك الكنيسة الشرقية. ومن خلال صحوة جديدة تميز بها العقدان الاخيران بالعودة الى الجذور السريانية وظهور مؤلفات متميزة من بينها آدب اللغة الآرامية وتاريخ الكنيسة الشرقية لأببير ابونا وكتاب يتابع اصدره مركز الأبحاث المشرقية في انطلياس وابحث المؤتمر السرياني التاسع والمؤتمر الحادي عشر والدراسات التي أصدرتها هيئة اللغة السريانية في الجمع العلمي العراقي وكتاب المسيحية والعرب ليتوقولا زيادة وغيرها، إما المترجمة من السريانية الى العربية فقد نشطت ايضا وابرز الترجمات (تاريخ ميخائيل الكبير) وتاريخ يوحنا الأفسسي وتاريخ الرهاوي المهجول وغيرها، إضافة الى عشرات الكتب المؤلفة والمترجمة في سوريا.

كما نود ان يقدم لنا الكتاب لمحة موجزة عن المجتمع المسيحي في المملكة الأردنية الهاشمية وتاريخه معززاً بالأرقام والإحصاءات الدقيقة التي يمكنه وان شك الحصول عليها، كما كنا نرجو ان يحدثنا عن تطور العلاقات المعاصرة بين المسيحية الشرقية والاسلام في العالم العربي.



شاكر النابلسي

كاتب أردنيا - أمريكا

-١-

يطلق بعض النقاد والمفكرين على العصر العربي الحالي، بأنه كعصر القرون الوسطى المظلمة. فما الملامح السياسية والاجتماعية للقرون الوسطى المظلمة، وما وجه المقارنة بينها وبين العصر العربي الظلامي الحالي؟

وهل حقاً يعيش العرب الآن في ظلام كظلام القرون الوسطى، رغم مظاهر المدنية العربية التي تتشبه بالمدنية الغربية - برغم احتجاج ومعارضة المؤسسات الدينية على ذلك - من

حيث استخدام الطائرات والسيارات في المواصلات، ومن حيث الماكل والمشرب والمسكن، ومن حيث استخدامهم الانترنت وأجهزة الاتصال الحديثة، ومن حيث تعاملهم مع منجزات التكنولوجيا الغربية عموماً؟ وهل يشغف للعرب استخدامهم انجازات التكنولوجيا الغربية في جميع مجالات حياتهم لكي نعتبرهم يعيشون في العصر الحديث بكل منجزاته العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية؟

أم أن العرب أخذوا من الغرب فقط كل ما يمكن أن يستهلك ويستعمل وهو المأكول، وتركوا لهم العقل وحسن الإدارة والحرية والديمقراطية وهو الدموم؟

-٢-

في السياسة كان الحاكم في القرون الوسطى هو الحاكم المطلق، صاحب الحق الالهي، لا يحاسب ولا يعاقب. فلم تشهد في التاريخ العربي كله منذ ظهر الإسلام حتى اليوم وما قبل الإسلام، ما عدا استخدام السلطة، ونهب المال العام، واستبد، وطفى ما عدا الحاكم المطلق صدام، بعد أن خرج العراق من ظلام القرون الوسطى الى أنوار العصر الحديث، وألغى مسوح الاستبداد، وليس لبوس الحرية. وهو ما أثار صواب الأنظمة العربية التي بدأت تحسب حساباً جيداً للغد الآتي القريب. وتعتبر ما حصل في العراق هو ثعبان

سياسي سوف يلدغ كل الأنظمة العربية المشابهة للنظام الذي سقط.

في تاريخ القرون الوسطى المظلمة -وهنا القرون الوسطى لا تعني التوسط الزمني ولكن الوضع الظلامي السائد في أي عصر- قرأنا، أنه عندما تولى يزيد بن عبد الملك الخلافة قال المؤرخ السيوطي في (تاريخ الخلفاء ص٢١٩، ٢٤٦) أن يزيد "أتى بأربعين شيخاً شهدوا له أن ليس على الخلفاء حساب ولا عذاب". وفي القرون الوسطى المظلمة الجديدة -أي في عصر العرب الحديث- سمعنا علانية، وعلى شاشة التلفزيون في ١٩٧٦ الشيخ محمد متولي الشعراوي -وكان وزيراً للأوقاف -يقف في مجلس الشعب المصري مخاطباً الرئيس السادات بقوله:

"والله لو قدر لي أن أقول لك إنك لا تسأل عما تفعل، لقلت لك".

وقرأنا في تاريخ ابن كثير (البداية والنهاية) عن أن يزيد بن معاوية "أباح المدينة المنورة في "واقعة الحرة" الشهيرة ثلاثة أيام، سرقت، ونهبت، واعتصبت فيها ألف عذراء ومفاسد عظيمة ليس لها حد ولا وصف، بعد أن ضربها بالمنجنيق".

وفي القرون الوسطى المظلمة الجديدة -أي في عصر العرب الحديث -فعل صدام في الكويت

وأهل الكويت في ١٩٩٠ أشنع وأفظع مما فعله يزيد بن معاوية في المدينة المنورة، وبرغم هذا لم يطالب أحد في العالم العربي من مشرقه الى مغربه بعزله



# لماذا نعيش الآن في ظلام القرون الوسطى؟

المظلمة، وكما احتقرها الآن في القرون الوسطى المظلمة الجديدة.

فيما الاختلاف الكبير إذن بين عرب القرون الوسطى المظلمة الآن، وبين عرب القرون الوسطى المظلمة في الماضي؟!

هناك اختلافات كثيرة مهمة: -ركوب السيارة والطائرة، بدلاً من ركوب الجمال والبغال. -استعمال صواريخ سام وتومي هوك، بدلاً من المنجنيق. واستعمال طائرات اف ١٦، بدلاً من الطير.

- ارتداء الجينز واكل الهامبرجور وشرب الكولا، بدلاً من لبس القضاطين واكل الفالوذج وشرب الماء العكر. - استعمال الانترنت بدلاً من حمام الزاجل.

- محاربة الأمريكيين والأوروبيين ودعمتهم لدخول الإسلام بقوة الارهاب، والدعوة لرفع الراية الإسلامية فوق قصر بنجها، بدلاً من غزو الفرس والبيزنطيين ورفع الراية فوق

إيوان كسرى. - مبايعة بن لادن لخلافة المسلمين بدلاً من عبد المجيد بن عبد العزيز آخر خلاء بني عثمان مغلوب عام ١٩٢٤. - قتل محمود طه وفرج فودة وحسين مروة وسليم اللوزي ورياض طه وكريم مروة وناجي العلي وشهدي عطيه وفرج الله الحلو وغيرهم، بدلاً من الحلاج ومهيار الدمشقي وبعث بن درهم والسهروردي وابن المقفع وغيرهم.

لعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، وعندما تبادر بعض الأنظمة العربية لانصاف المرأة واعطائها بعضاً من حقوقها العامة تتصدى المؤسسة الدينية لمثل هذه المبادرات، وتحول بينها وبين أية خطوة إلى الأمام.

ففي ١١/٦/٢٠٠٤ ألقى إمام الحرم المكي الشيخ سعود الشريم خطبة الجمعة، قال فيها تعليقا على الحوار الوطني الدائر الآن في السعودية لاعطاء المرأة جزءاً من حقوقها العامة:

"أصبحت قضية المرأة الشغل الشاغل للكثيرين والحديث الأول، في الوقت الذي تشهد فيه الأمة صنوفاً من الظلم والقهر والبطالة والفسق والانحراف والتضليل، وتسلط الأعداء من الداخل والخارج، ولا نجد لها طروحاً في الواقع المرئي والسموع والمقروء. إن فتن العصر سببها المرأة، وأن المرأة لا مقدرة لها على المناصب المتقدمة في مجتمعنا".

ولكن ما بال الدول الإسلامية غير العربية كتركيا وأندونيسيا وباكستان وبنغلادش تنصب المرأة

في أعلى المناصب كرئيسة للوزراء، فهل لأن هذه الدول الإسلامية قد خرجت من ظلام القرون الوسطى إلى أنوار العصر الحديث فيما بقي العرب في ظلامهم وظلمتهم وهم اخوان

لاولئك في الدين الواحد؟ فلا يوجد في الحضارات كافة، ولا في الأديان كافة، ولا في الثقافات كافة، من احتقر المرأة كما احتقرها العرب - ولا نقول المسلمين - في القرون الوسطى

# العمل الاستشاري الهندسي ودعم الأعمار في العراق

الأولية والتفصيلية والإشراف على التنفيذ وفي صيانة واستثمار المشاريع لوضع الحلول اللازمة لها بما يجب تحمله الاستشاريين لمسؤولية الأخطاء، وبما يؤمن رفع مستوى المهنة وتقديم الخدمات الاستشارية التي تحقق الغايات المنشودة وضمن الكلفة الاقتصادية للمشاريع؟!

اما ان الأوان لان يكون للمكاتب الهندسية الاستشارية القرار المستقل لتمكينها من العمل وفق قوانين وانظمة عصرية قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية واخذ دورها كاملا في تنظيم مزاولة مهنة الهندسة الاستشارية باستقلالية وفق القوانين والانظمة المرعية، وان يكون بإمكانها الدفاع عن مصالح وحقوق العاملين بمهنة العمل الهندسي الاستشاري؟!

اما ان الأوان لوضع حد لتفاسم معضبات مكاتب الاستشارات الهندسية بسبب تفرد مكاتب محددة بالحصص الكبرى من إجمالي حجم العمل الاستشاري الهندسي في بلادنا؟!

عندما يصبح حجم العمل صغيرا وعدد المنافسين كبيرا إضافة إلى عدم وجود إجراءات تحد من هذه الظاهرة فإن ذلك يؤدي إلى قيام بعض المكاتب بسلك طرق غير شرعية لإيجاد مصادر دخل لها!!

الاستشاري.. وهذا يعينه جوهر الكارثة !! حرصت الحكومات العراقية على إعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا في الصناعات المختلفة.. من الأولى ربما كان أن يدخل القطاع الخاص هذا المجال الهام والحيوي والذي يرفع من المستوى الاقتصادي والعلمي للوطن، ما هو العائق اليوم من تشجيع القطاعين الخاص والمختلط لبناء شركات استشارية وطنية تقوم بتطوير المهنة لدرجة أن احدى الشركات الاستشارية اللبنانية ادان لها ترتيب عالمي مع العشرة الكبار عالميا.الخطوة الأولى يجب أن تبدأ من التشريعات فهناك حاجة إلى تشريع يوضح آليات ومراحل العمل الهندسي وأخر يوضح الأسس التي يجب أن تقوم عليها هذه الشركات الاستشارية.

اما ان الأوان لتكامل تصنيف المكاتب الهندسية وتعميم التزامية بتدقيق المشاريع الهندسية، ودراسة اسباب الممارسات المهنية غير الصحيحة والظواهر السلبية في مجال الأعمال الهندسية الاستشارية سواء في دراسة الجدوى الاقتصادية او الدراسات



مقاربة آليات ممارسة العمل الاستشاري اقليميا وعالميا. تحسين شروط المنافسة من خلال التدريب والتأهيل المستمر للكوادر في ظل تعاطم حاجة السوق المحلي والإقليمي للخدمات الاستشارية.

٤- إنجاز دراسة نظام حوافز مجز وحقيقي. مرت سنوات طويلة لأن دون أن يتم السماح للقطاع الخاص بالدخول مضمار العمل الاستشاري الهندسي مما حرم البلد من توظيف هذه الصناعة (من المألوف عالميا اعتبار العمل الاستشاري فرعا صناعيا رافدا للدخل القومي). في حين أننا نعرف جيدا بان هناك الكثير من المهندسين العراقيين في الخارج يعملون أو حتى أحيانا يملكون شركات استشارية عربية وأجنبية.

يصرف سنويا قرابة المليار دولار على العمل الاستشاري في المنطقة العربية نصيب الشركات الاستشارية العربية منها حوالي ال ١٧٪ ونصيب العراق من ذلك لاشيء.. إلى متى سنستمر هذه الحالة من الغياب الكامل المهنة تعتبر من أهم المهن في العملية التنموية. ونحن نرى ان نسال عن الأسباب الكامنة وراء عدم السماح بنشوء عمل استشاري هندسي في بلادنا ؟!

ان النقص الهندسي في الدراسات للمشاريع واختفاء مراحل كاملة عنه مثل دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسات الهندسة القيمة ودراسات الأثر البيئي، واختصار مراحل العمل التصميمي إلى مرحلة واحدة فقط، كل ذلك هيا لفساد بكافة أشكاله جوا خصبا للنمو والتوسع. فعدنا تكون المواصفات عائمة وغير محددة بشكل جيد، وعندما يغيب التحديد يكون من السهل التلاعب بالكميات والمواصفات... وهنا يمكن أن نطرح السؤال التالي: ألا يبدو بان غياب مهنة الاستشاري تستفيد منها الشرائح الفاسدة بشكل أساسي؟! لقد امتلكت هذه الشرائح الفاسدة الدور الاساسي في تعقيب مهنة

البرياكات الكبيرة في الإنجاز ناهيك عن المشاريع التي دخلت مرحلة الفضل الحقيقي، أو بعض المشاريع التي لا تؤدي الغرض المطلوب منها وهناك أمثلة كثيرة لا حصر لها على ذلك ؟!

ما مستوى عمل شركات القطاع العام الاستشارية ؟! لم تعترف صناديق التمويل العربية والأجنبية بالشركات العامة على أنها شركات مؤهلة لديها للقيام بالأعمال الاستشارية في العراق، وعادة ما تم إيجار الحكومة العراقية على التعاقد مع شركات عربية أو كورياتي-ميكانيكلي-جيولوجي-مائي) والسؤال المطروح كيف قام هؤلاء بإنجاز هذه الأعمال ؟

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

الاستثماري الهندسي هو العمل الذي تقوم به هذه المكاتب هو وضع التصاميم المعمارية والمدنية والكهربائية والميكانيكية للمباني والعمارات والدور السكنية، مشاريع لا يزيد فيها مستوى الخبرة الهندسية على خبرة طالب هندسة متخرج حديثا. نقصد بالعمل

الاستشاري الهندسي هو العمل الاستشاري في مشاريع الأعمار وإعادة الاعمار، المشاريع التنموية والتي هي غالبا مشاريع تنمية في البنى التحتية تقوم بها الدولة وتشكل في الواقع المجموع الاستثماري السنوي للموازنة الحكومية... قبل التاسع من نيسان انضردت الشركات العامة بإنجاز العمل الاستشاري لهذه الكتلة التقديرية الكبيرة ومنها: الشركة العامة للمقاولات الانشائية وبعض المكاتب الصغيرة التابعة للشركات الإنشائية والمركز القومي للاستشارات الهندسية ومركز الادريسي. وهناك أيضا المكاتب الاستشارية الهندسية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي - وبعض المكاتب الاستشارية الأجنبية والعربية ولكن بشكل محدود جدا... لم يتجاوز عدد الاستشاريين لدى الجهات المذكورة ال ٥٠٠٠ استشاري من جميع الاختصاصات (مدني - معماري - كهربائي-ميكانيكلي-جيولوجي-مائي)

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

الاستثماري الهندسي هو العمل الذي تقوم به هذه المكاتب هو وضع التصاميم المعمارية والمدنية والكهربائية والميكانيكية للمباني والعمارات والدور السكنية، مشاريع لا يزيد فيها مستوى الخبرة الهندسية على خبرة طالب هندسة متخرج حديثا. نقصد بالعمل الاستشاري الهندسي هو العمل الاستشاري في مشاريع الأعمار وإعادة الاعمار، المشاريع التنموية والتي هي غالبا مشاريع تنمية في البنى التحتية تقوم بها الدولة وتشكل في الواقع المجموع الاستثماري السنوي للموازنة الحكومية... قبل التاسع من نيسان انضردت الشركات العامة بإنجاز العمل الاستشاري لهذه الكتلة التقديرية الكبيرة ومنها: الشركة العامة للمقاولات الانشائية وبعض المكاتب الصغيرة التابعة للشركات الإنشائية والمركز القومي للاستشارات الهندسية ومركز الادريسي. وهناك أيضا المكاتب الاستشارية الهندسية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي - وبعض المكاتب الاستشارية الأجنبية والعربية ولكن بشكل محدود جدا... لم يتجاوز عدد الاستشاريين لدى الجهات المذكورة ال ٥٠٠٠ استشاري من جميع الاختصاصات (مدني - معماري - كهربائي-ميكانيكلي-جيولوجي-مائي)

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

الاستثماري الهندسي هو العمل الذي تقوم به هذه المكاتب هو وضع التصاميم المعمارية والمدنية والكهربائية والميكانيكية للمباني والعمارات والدور السكنية، مشاريع لا يزيد فيها مستوى الخبرة الهندسية على خبرة طالب هندسة متخرج حديثا. نقصد بالعمل الاستشاري الهندسي هو العمل الاستشاري في مشاريع الأعمار وإعادة الاعمار، المشاريع التنموية والتي هي غالبا مشاريع تنمية في البنى التحتية تقوم بها الدولة وتشكل في الواقع المجموع الاستثماري السنوي للموازنة الحكومية... قبل التاسع من نيسان انضردت الشركات العامة بإنجاز العمل الاستشاري لهذه الكتلة التقديرية الكبيرة ومنها: الشركة العامة للمقاولات الانشائية وبعض المكاتب الصغيرة التابعة للشركات الإنشائية والمركز القومي للاستشارات الهندسية ومركز الادريسي. وهناك أيضا المكاتب الاستشارية الهندسية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي - وبعض المكاتب الاستشارية الأجنبية والعربية ولكن بشكل محدود جدا... لم يتجاوز عدد الاستشاريين لدى الجهات المذكورة ال ٥٠٠٠ استشاري من جميع الاختصاصات (مدني - معماري - كهربائي-ميكانيكلي-جيولوجي-مائي)

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في

المعروف عالميا ان نسبة العمل الاستشاري الهندسي في المشاريع الكبرى تشكل ما بين ١٠٪- ١٥٪ من كلفة المشروع وإذا أخذنا النسبة الأدنى أي ١٠٪ تكون الكلفة المتوقعة للعمل ١٠٠٠ دولار شهريا (وهو المعدل الذي تحسب به الشركات العامة الكلفة الاستشاري المحلي) سيكون عدد الاستشاريين اللازم في عام واحد لهذه الخطة الاستشارية بحدود ٣٣٠٠٠ استشاري أي ان هناك نقصا في عدد الاستشاريين المتوفر بحدود ثلاثين ألف استشاري !!هنا من ناحية لغة الأرقام. فهل يمكن أن نطرح الآن سوألا مشروعا من الذي قام بعمل هؤلاء الاستشاريين الغائبين ؟ وهذا يشكل حوالي ٩٠٪ من العمل المفترض. أي بلغة الأرقام هناك ٩٠٪ من العمل الهندسي لم ينجز. هل يفسر هذا الخلل النوعي الكبير الذي حصل ويحصل في المشاريع الكبرى التي حسبت ضمن مشاريع التنمية الكبرى والتنمية الانضجارية والبناء الجاهز ونسب المفتح ؟! . وهل يفسر هذا وتسلب الإنجاز المنخفضة والملاحق الكبيرة للعقود بالإضافة إلى الغموض الكبير في المواصفات الذي تسبب في